جامعة الأزهر
كلية الدراسات الإسلامية
والعربية للبنين بدسوق

مجلة الدراية
https://drya.journals.ekb.eg

مجلة الدراية
مجلة علمية محكمة ربع سنوية

العدد الثامن والعشرون [يوليو ٢٠٢٥م]

خبر كان حال

د. منصور حسين علي عياصرة
أستاذ مساعد اللغة والنحو - قسم اللغة العربية في كلية الآداب
جامعة عجلون الوطنية – الأردن

د. يس أبو الهيجاء
أستاذ اللغة والنحو -قسم اللغة العربية في كلية الآداب
جامعة عجلون الوطنية – الأردن

خبر كان حال

منصور حسين علي عياصرة يس أبو الهيجاء
اللغة والنحو، قسم اللغة العربية، كلية الآداب، جامعة عجلون الوطنية، الأردن.
البريد الإلكتروني: mansoorayasrah@gmail.com Yaaseeno2@yahoo.com

الملخص:

تهدف الدراسة الحالية إلى نقد التحليل النحوي المتعلق بـ "كان وأخواتها"، خاصة في جملة " كَانَ المُتَنَبِّي حَكِيمًا". حيث يقول النحاة إن كلمة "حكيمًا" هي خبر لكان منصوب، و"المتنبي" هو اسم لـ "كان"، ويُعتبر الفعل "كان" فعلًا غير حقيقي. ويرى الباحث أن هذا التخريج لا يناسب طبيعة اللغة من منظور أن "كان" فعل، وقد أجمع البصريون والكوفيّون على فعليته، لكنهم يقولون إنه فعل ناقص، ويقولون عن المتنبي في الجملة السابقة: إنه اسم كان، ونحن نعلم أن الفعل يفتقر إلى الفاعل ولا يفتقر إلى اسم مع التأكيد على أن (المتنبي) اسم لذات الشاعر، فالجملة فعلية تتكون من فعل وفاعل يليه كلمة (حكيمًا)، وهي هنا حال منصوب. وحين قسم النحويون الأفعال، من حيث التعدي إلى المفعول به قسموها إلى: متعد ولازم، والفعل اللازم عندهم فعل تام (غير ناقص) لا يعمل إلا باسم واحد، فكيف يعملون الفعل (الناقص) عملين فيجعلون له معمولًا مرفوعًا وآخر منصوبًا؟ هذا ما يناقشه الباحث في هذه الدراسة. اعتمدت الدراسة على المنهج التحليلي الوصفي، الاستقرائي، والنقدي. يتألف البحث من مقدمة، وتمهيد، ومبحثين، وخاتمة، وقائمة مصادر ومراجع. وتوصلت نتائج الدراسة إلى أنه لا يوجد فعل دون حدث، وأن الاسم الواقع بعد الأفعال "كان وأخواتها" فاعل مرفوع، فقد أسند الفعل الذي قبله إليه، ولا يجوز أن نقول هو اسم للفعل. وأوصت الدراسة بضرورة إعادة النظر في مفهوم الخبر في باب كان وأخواتها والقيام بدراسته دراسة دلالية وسياقية، وضرورة التمييز بين الوظيفة الدلالية والوظيفة الإعرابية، وتشجيع الدراسات التقابلية بين مدارس النحو المختلفة لفهم كيفية تناول مشكلة "الخبر" و"الحال".

الكلمات المفتاحية: الأفعال غير الحقيقية، الأفعال الناقصة، اسم كان، خبر كان، خبر كان حال

The predicate of "kana" is a circumstantial adverb (Hāl).

Mansour Hussein Ali Ayasrah Yassin Abu Al-Haija
Language and Grammar, Department of Arabic Language, Faculty of Arts, Ajloun National University, Jordan.
Email: | mansoorayasrah@gmail.com Yaaseeno2@yahoo.com

Abstract:

This study aims to critique the grammatical analysis of "kana" and its sisters, particularly in the sentence "Kana al-Mutanabbi ḥakīman" ("Al-Mutanabbi was wise"). Grammarians argue that "ḥakīman" is the predicate of "kana" in the accusative case, and "al-Mutanabbi" is its subject, treating "kana" as an unreal verb. The researcher disagrees, arguing that "kana" is a verb and both Basrans and Kufians agreed on its verbal nature, though they considered it incomplete. They claimed "al-Mutanabbi" is the subject, but a verb lacks a subject, not a noun. Thus, the sentence is verbal, consisting of a verb and a subject, followed by "ḥakīman," which functions as a ḥāl (circumstantial adverb) in the accusative case. The study highlights a contradiction in grammatical classifications of intransitive verbs, which are considered complete verbs. It questions how an incomplete verb like "kana" can perform two functions—assigning both a nominative and an accusative object. The study adopts an analytical, descriptive, and critical approach and concludes that "kana" and its sisters signify an event, with the noun after them being the subject in the nominative case. The researcher recommends reconsidering the predicate concept in "kana" and its sisters through semantic and contextual analysis, as well as distinguishing between semantic and syntactic functions. The study also encourages comparative research across different grammatical schools.

Keywords: Irregular verbs, Defective verbs, Subject of “kana”, Predicate of “kana”, Predicate of “kana” in the present tense.

المقدمة:

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على خير خلقه أجمعين، محمد بن عبد الله وعلى آله وصحبه والتابعين، ومن تَبِعَهم بإحسان إلى يوم الدين، وبعد..

يعد الفعل أحد أهم الأعمدة النحوية الموجودة في اللغة العربية، إذ إنه يعبر عن حدث مرتبط بزمن محدد، وهذا ما اتفق عليه علماء النحو منذ القدم، ولقد عرف النحويون الفعل على أنه "كل كلمة تدل على معنى في نفسها مقترنة بزمن"(١)، وهو الأمر الذي يميز الفعل عن المصدر الذي يدل على حدث غير مرتبط بزمن معين، كما يُعرف الفاعل على أنه "الاسم الذي أُسند إليه الفعل، وهو مرتبط ارتباطًا وثيقًا به ولا يفترقان، إذ لا وجود للفعل دون الفاعل، والعكس صحيح"(٢). تنقسم الأفعال في اللغة العربية إلى أفعال تامة وأفعال ناقصة، حيث إنه يُطلق على أفعال "كان وأخواتها" أفعال ناقصة، وذلك لأنها تدل على الزمن دون أن تدل على معنى كامل ومستقل(٣)، إلا أن بعض الدراسات الحديثة وجدت أن الأفعال تامة في دلالتها، حيث إنها تحمل مع الزمن والحدث، فهي ليست مجرد أفعال شكلية كما أشار بعض النحاة(٤)، إذ إن الفعل "كان" يدل على وجود الحدث في الماضي، وهذا ما تؤكده آيات القرآن الكريم، مثل قوله تعالى: ﴿وَكَانَ اللَّهُ سَمِيعًا عَلِيمًا﴾ (٥).

وتبرز هذه الإشكالية في كيفية التعامل مع الأسماء المتعلقة بهذه

(١) ينظر: النحو العربي، ابن يعيش، دار النهضة العربية، بيروت، ١٩٦٧م.

(٢) ينظر: الكتاب، سيبويه، تحقيق: عبد السلام هارون، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٨٦م.

(٣) ينظر: النحو العربي، ابن يعيش، مرجع سابق.

(٤) ينظر: تاج العروس من جواهر القاموس، الزبيدي، دار صادر، بيروت، ١٩٩٥.

(٥) سورة النساء، الآية ١٤٨.

الأفعال، إذ يرى بعض العلماء أن الاسم المرفوع الواقع بعد (كان وأخواتها) لا يعد فاعلًا بل اسمًا لها، الأمر الذي يعارض منطق الفعل والفاعل، الذي يؤكد على أهمية وجود فاعل لكل فعل، لذلك فإن دراسة هذه الفروق بين الفعل التام والفعل الناقص، وبين الفاعل واسم (كان وأخواتها)، يعد موضوعًا نحويًا هامًا يعزز فهم أعمق لأصول تراكيب الجملة في اللغة العربية(١).

وعلى ذلك فإن هذا البحث يثير مشكلة الأفعال الناقصة من نحو: (كانَتْ مِصْرُ مُنْطَلَقَ الحَضَارَاتِ)، حيث فعل ولا فاعل، وقد عوض هذا الفعل عن فاعله باسم له، كما يقول النحويون. ويرى الباحث أنه ليس اسمًا في هذه الجملة لتلك الدولة العظيمة الرابضة في شمال أفريقيا، فيدرس البحث طبيعة هذه الأفعال ومعموليها "الاسم" و"الخبر".

سبب اختيار الموضوع:

لقد تم اختيار هذا الموضوع نظرًا لأهميته في النحو العربي، حيث إن هذه الأفعال تعتبر من العناصر الأساسية التي تساهم في إعداد الجمل النحوية المختلفة، وذلك باعتبار أن هذه الأفعال تعمل في الجمل كأفعال تامة أو ناقصة وفقًا للسياق، حيث إن فهم كيفية استخدامها بشكل دقيق يقدم فهمًا أعمق للتراكيب اللغوية، ويعمل على تعزيز مهارات التحليل اللغوي، كما أن هذا الموضوع يتناول تداخل مفهومي الأفعال التامة والأفعال الناقصة، وهو أمر من الأمور التي تحظى بالكثير من الجدل بين العلماء، فـ "كان وأخواتها" تُصنف كأفعال ناقصة لكن في بعض السياقات تعمل كأفعال تامة، وهذا التداخل بين الأفعال التامة والأفعال الناقصة يشكل تحديًا في كيفية القيام بتصنيف هذه الأفعال وتفسير استخدامها، الأمر الذي دفع

(١) ينظر: البلاغة النحوية، ابن السراج، دار الفكر، دمشق، ١٩٨٠م.

إلى دراسة هذا الموضوع بشكل دقيق.

بالإضافة إلى ذلك فإنه تم اختيار هذا الموضوع بسبب الدور الكبير الذي تلعبه (كان وأخواتها) في السياق القرآني، فالقرآن الكريم يتضمن العديد من الآيات التي تحتوي على هذه الأفعال في سياقات متنوعة. كما أن هذا الموضوع يكتسب أهمية خاصة نتيجة الصعوبات التي يواجهها الطلاب والباحثون في التفريق بين الحال والخبر في بعض الجمل، خاصة في السياقات التي من الممكن أن تتداخل فيها وظائفهما، ففي بعض الأحيان يمكن أن يتداخل الحال مع الخبر لدرجة يكون من الصعب فيها تمييز الدور النحوي لكل منهما.

كما أن دراسة هذا الموضوع تلعب دورًا بارزًا في تعزيز المكتبة النحوية، حيث إن هذا الموضوع لم يحظ بالقدر الكافي من الدراسة والبحث المتخصص في الوقت المعاصر، الأمر الذي يوضح أن تقديم هذه الدراسة يسهم في إضفاء المزيد من السلاسة والوضوح وفقًا للأسس الخاصة بالقواعد النحوية، وبالتالي يساعد في تعليمها، ومن ثم تطبيقها بشكل دقيق.

مشكلة البحث:

تدور مشكلة البحث حول فهم كيفية تعامل النحو العربي مع الأفعال الناقصة خاصة "كان وأخواتها"، وذلك من خلال التعرف على كيفية تصنيف هذه الأفعال، ومعرفة مدى تأثيرها على تركيب الجملة، وما إذا كانت تشبه الأفعال التامة أم تخرج عنها. وبينما يتفق أغلب النحاة على وجود فرق بين الأفعال الناقصة والأفعال التامة إلا أنه توجد عدد من الاختلافات الجوهرية تظهر عند تحليل كيفية استخدام "كان وأخواتها"، خاصة فيما يتعلق بعلاقة الفعل بالاسم المرفوع والاسم المنصوب بعده، وعلى الرغم من وجود تعريفات موحدة خاصة بكيفية عمل الفعل التام اللازم إلا أن الخلافات تظهر بشكل واضح عند محاولة التعامل مع الأفعال

الناقصة مثل "كان وأخواتها"، الأمر الذي يخلق نوعًا من اللبس في كيفية معالجة الجُمل بشكل دقيق.

كما أن المشكلة تتعلق بآراء المدارس النحوية المتنوعة حول طبيعة الخبر في أفعال "كان وأخواتها"، وهل هو حقًا "خبر" بالمعنى التقليدي أم أنه "حال" يبين هيئة الفاعل، فالبحث الحالي يطرح تساؤلات محورية حول التصورات التقليدية للخبر، وهل من الممكن أن يتم تجاوز هذه النظريات الحديثة بحيث لا يحتاج الفعل الناقص إلى وجود خبر حقيقي، بل يحتاج إلى "حال" يبين هيئة الفاعل. هذه المفاهيم توضح أن الفهم النحوي السائد من الممكن أن يحتاج إلى التجديد بهدف تفسير الأفعال الناقصة، وتوزيع وظائفها بشكل دقيق.

أيضًا إحدى الإشكاليات الأساسية تتمثل في فهم الرابط أو العلاقة بين الأفعال الناقصة والفاعل بعدها، ففي الأفعال التامة يعد الفاعل هو العنصر الوحيد الذي يحتاج إلى الرفع، لكن في الأفعال الناقصة "كان وأخواتها" يوجد جدل حول كيفية تعيين دور الفاعل ودور الاسم الثاني الذي يعد خبرًا، هل هذا الاسم هو بالفعل "خبر" للفعل، أم أن دوره لا يتعدى كونه "حالًا" يبين هيئة الفاعل؟ هذه الأسئلة تجعل من الضرورة إعادة النظر مرة أخرى في المفاهيم النحوية التي تنص على وجود رابط بين الفعل والخبر في الجملة.

وعلى ذلك فإن مشكلة البحث تتمثل في ضرورة تعيين ما إذا كانت الأفعال "كان وأخواتها" تتطلب بالفعل مكونات نحوية مثل (الخبر)، أم أنه من الممكن تبسيط هذه العلاقة بالنظر إلى الجمل بشكل أكثر وضوحًا من خلال الاستعانة بمفاهيم "الحال" بدلًا من الخبر. ومن هنا برزت مشكلة الدراسة، والتي تكمن في الجواب عن السؤال الرئيس التالي:

كيف يمكن تفسير الخبر في أفعال "كان وأخواتها" على أنه حال يوضح حالة الفعل؟

وتحاول الدراسة الإجابة عن الأسئلة الآتية:

١.ما الفرق بين الأفعال الناقصة والأفعال التامة من حيث تأثيرها على الجملة؟

٢.كيف يتم تصنيف الأفعال الناقصة "كان وأخواتها" عند مدرستي البصرة والكوفة؟

٣.هل يمكن اعتبار الخبر في "كان وأخواتها" مجرد "حال" يوضح وضع الفاعل بدلًا من أن يكون "خبرًا"؟

٤.كيف يمكن للأفعال الناقصة أن توضح المعنى الكامل للجملة عند استخدامها مع "الحال" بدلًا من "الخبر"؟

٥. ما تأثير وجود "كان وأخواتها" في الجملة في تعيين علاقة الفاعل بالخبر والحال؟

أهداف البحث:

تهدف الدراسة الحالية إلى ما يلي:

١. تحديد الفرق بين الأفعال التامة والأفعال الناقصة ومدى تأثير ذلك على تركيب الجملة.

٢. تصنيف الأفعال الناقصة "كان وأخواتها" في الجملة من منظور مدرستي البصرة والكوفة.

٣. التعرف على مدى اعتبار الخبر في الأفعال الناقصة "كان وأخواتها" مجرد حال.

٤. توضيح كيف يمكن للأفعال الناقصة أن تقوم بتوضيح المعنى الكامل للجملة عند استخدامها مع "الحال" بدلًا من "الخبر".

٥. التعرف على مدى تأثير وجود "كان وأخواتها" في الجملة في تعيين علاقة الفاعل بالخبر والحال.

منهج البحث:

اعتمد البحث على المناهج التالية:

- المنهج التحليلي الوصفي: وذلك من خلال القيام بتتبع آراء النحاة القدامى وتحليلها، بهدف الوقوف على طبيعة الأفعال الناقصة "كان وأخواتها"، والتعرف على مدى تحقيقها للمقومات الخاصة بالفعل التام من جهة الزمن والحدث.
- المنهج الاستقرائي: وذلك من خلال تتبع النصوص النحوية وغيرها من النصوص التي ورد فيها استعمال هذه الأفعال، ثم القيام بتحليل هذه النصوص وفقًا للمعطيات اللغوية والدلالية.
- المنهج النقدي: ويتضح ذلك في مناقشة آراء النحويين خاصة البصريين ممَن ذهبوا إلى أن "كان وأخواتها" أفعال ناقصة وليست تامة.

إجراءات البحث:

- جمع المادة النحوية واللغوية المتعلقة بالأفعال الناقصة "كان وأخواتها" من كتب النحو القديمة، خاصة عند الكوفيين والبصريين.
- استقراء النصوص والقيام بتحليلها وفقًا لحقيقة "كان وأخواتها" من حيث الدلالة على الزمن والحدث.
- مناقشة المسائل النحوية الأساسية المتعلقة بالفعل والفاعل، وأنواعه من حيث اللزوم والتعدي.
- مناقشة مسألة النقص والتمام مع عرض موقف النحويين في هذه المسألة.
- عرض مواقف النحاة خاصة مدرسة البصرة، من "كان وأخواتها"، وذلك مع مناقشة طبيعتها النحوية كونها أفعال ناقصة.
- التعليق على ما يحتاج إلى تعليق من كلام النحاة.
- عمل فهرس للمصادر والمراجع.

الدراسات السابقة:

بعد مراجعة الأدبيات والدراسات المتوفرة التي تناولت موضوع "خبر كان حال" اتضح أن الدراسات لا تزال محدودة، سواء كان ذلك على مستوى الدراسات المستقلة أو على مستوى الرسائل الجامعية، حيث إن الاهتمام الأكاديمي كان منصبًا في الغالب على أن "كان وأخواتها" أفعال ناقصة ترفع اسمًا وتنصب خبرًا، فهذه الدراسات ركزت على الجانب الإعرابي أكثر من تركيزها على جانب التفسير الدلالي للتركيب، وقد حاولت بعض الدراسات المعاصرة تناول الجانب الدلالي للجملة مع الأفعال "كان وأخواتها" لكنها في الغالب بقيت ضمن الإطار التحليلي دون أن تنظر في طبيعة "الخبر"، أو أن تنظر إلى الخبر بوصفه حالًا يقوم بوصف وبيان هيئة الفاعل في سياق زمني محدد.

وهناك دراسات تراثية ودراسات حديثة ناقشت جوانب من هذه المشكلة، فمن الدراسات التراثية ما ذكره الأنباري في كتابه "الإنصاف في مسائل الخلاف"، في المسألة التاسعة عشرة بعد المئة التي عنونها بهذا السؤال: "علام ينتصب خبر كان وثاني مفعولي ظننت؟"، وركز الأنباري على الفرق بين رأي البصريين والكوفيين فقط في خبر كان، ومن الدراسات الحديثة وجدت بحثًا بعنوان: "إشكالية الفعل الناقص بين القدامى والمحدثين"، وهو بحث منشور في مجلة الصوتيات في الجزائر للباحث عبد العزيز الحكيمي، وناقش أجزاء من هذه الإشكالية، وهناك دراسات غيرها، ولكني لم أعثر في الدراسات القديمة والحديثة على ما يكفي الباحث من يسد الرقم أو يكفي البُلغة.

خطة البحث:

لقد اشتملت خطة البحث على (مقدمة، وتمهيد، ومبحث، وخاتمة، وقائمة مصادر ومراجع).

- **المقدمة:** تناولت فيها التعريف بالبحث، وسبب اختياره، وخطته.
- **التمهيد:** يتم فيه وصف مشكلة الدراسة، وتوضيح أسبابها.
- **المبحث: خبر "كان" بين القواعد النحوية والاستخدامات السياقية،** ويتضمن هذا المبحث مطلبين:

المطلب الأول: إشكالية تصنيف الفعل (كان) بين التمام والنقص: دراسة نحوية دلالية".

يعرض فيه الباحث تعريف الفعل والفاعل، وبيان نوعي الفعل من حيث اللزوم والتعدي، ثم ذكر رأي العلماء وعلى رأسهم مدرسة البصرة في "كان وأخواتها"، ودخولها على اسم مرفوع يسمونه اسمها، واسم منصوب يسمونه خبرها، وقد ناقش في هذا الفصل مفارقة هامة في رأي العلماء في الأفعال الناقصة والتامّة، وقد أجمعوا على أن الفعل التام اللازم على الرغم من تمامه فإنه يعمل عملًا واحدًا فيرفع الفاعل، في حين أن الفعل الناقص على الرغم من نقصانه يعمل عملين: يرفع الاسم الأول ويسمى اسمًا له، وينصب الاسم الثاني ويسمى خبرًا له، فظهر من كلامهم أن الناقص رغم نقصانه له معمولان، واللازم (التام) ما له إلا عمل واحد.

المطلب الثاني: خبر كان حال.

تعرض الباحث إلى تعريف الفعل وأنه لا يوجد فعل غير حقيقي (فعل عبارة)، فالفعل في المنطق حدث ولا يوجد شبه حدث، والفعل يحتاج إلى فاعل وليس إلى اسم، مع الإشارة إلى أن هذا الذي يسمى اسمًا في "كان وأخواتها" ما هو إلا اسم لذات مذكورة في السياق وليس اسمًا للفعل، فإذا جئنا إلى ما يسمونه خبرًا فقد ناقش الباحث هذا الخبر وبيّن أنه ليس بخبر للفعل، والفعل ليس بحاجة إلى خبر، وهذا الاسم (حال) يبين هيئة صاحبه وهو الفاعل قبله. ووصل إلى نتيجة مفادها أن "كان وأخوتها" أفعال تامّة لازمة تأخذ فاعلًا مرفوعًا في نحو، قولنا: (ظَلَّ الشِّعْرُ بِلا حِكْمَةٍ حَتَّى كَانَ المُتَنَبّي حَكِيمًا)، فإذا ظل معنى الجملة غامضًا تلاها حال منصوب، في نحو قولنا: (ظَلَّ الشِّعْرُ بِلا حِكْمَةٍ حَتَّى كَانَ المُتَنَبّي حَكِيمًا).

- **الخاتمة:** تتضمن أبرز نتائج البحث وأهم التوصيات.
- **قائمة المصادر والمراجع.**

*****

التمهيد:

تعد " كان وأخواتها" محط التساؤل منذ نشأة النحو العربي، حيث إن النحاة عرفوها على أنها أفعال ناقصة ترفع الاسم وتنصب ما بعدها "الخبر"، وذلك لا يرجع لكونها تفتقر للزمن أو الفعل بل لأنها تكتفي بنفسها لكي تتم المعنى، فيتم إضافة الخبر إليها لإكمال الفائدة، وقد عبر عن ذلك الزمخشري في شرحه "المفصل": "هي رافعة وناقصة، لا تُسند إلا إلى ركنين، لا يكتفي إحداهما بذاته وهو الخبر"(١).

كما أنه يوجد عدد من الباحثين في العصر الحديث ركزوا على دلالات أخرى، مؤكدين على أن بعض استعمالات "كان وأخواتها" تحمل دلالة الحدث، فتُكتب على وزن فعل تام، ويكون ما بعدها حالًا وليس خبرًا، فعلى سبيل المثال عند القيام بتحليل جملة (ظَلَّ الشِّعْرُ بِلا حِكْمَةٍ حَتَّى كَانَ المُتَنَبِّي حَكِيمًا) يرى البعض أن "كان" هنا تدل على الوجود اللحظي، وأن "حكيمًا" ليست خبرًا بل حال يصف هيئة المتنبي، الأمر الذي يشير إلى أن "كان وأخواتها" أحيانًا تكون أفعالًا تامة لازمة لا تحتاج إلى خبر(٢).

ولا يمكننا إغفال قراءة مجالس الكوفة مثل الأنباري، والذين تشددوا وتمسكوا بأن الاسم الأول الذي يأتي بعد "كان" هو فاعل مرفوع، والذي يأتي بعده هو حال منصوب وليس خبرًا، ويعبر عن ذلك الأمر أبو البركات الأنباري في كتابه "التحقيق في أفعال الاستدراك": "إذا كانت كان تامة، فالاسم بعدها فاعل، وما بعدها حال لما أثبتته العرب في مواضعه"(٣).

---

(١) ينظر: المفصل في النحو، الزمخشري، دار الفكر العربي، ١٤٠٦هـ- ١٩٨٦م، ٢١٤.

٢)) ينظر: قراءة لغوية جديدة في كان وأخواتها، سامي الشناوي، دار النهضة، القاهرة، ٢٠٢١م، ٣٧/ ٤٥.

(٣) ينظر: التحقيق في أفعال الاستدراك، أبو البركات الأنباري، دار السلام للطباعة، ٢٠٠٥م، ١١٢/١١٥.

إن هذا التباين الموجود بين مدارس البصرة والكوفة يشكل خلفية نستمد منها بحثنا الحالي، والذي يسعى إلى إعادة تصنيف وتقييم "كان وأخواتها" في ظل الأدوات الدلالية الحديثة.

*****

المبحث: خبر "كان" بين القواعد النحوية والاستخدامات السياقية

المطلب الأول: "إشكالية تصنيف الفعل (كان) بين التمام والنقص: دراسة نحوية دلالية"

يعرف النحويون الفعل بأنه (كل كلمة تدل على معنى في نفسها مقترنة بزمن، وقد يضيف قوم إلى هذا الحد زيادة قيد فيقولون بزمان محصّل، ويرومون بذلك الفرق بينه وبين المصدر)[١]، والفاعل هو (ذلك الاسم الذي أسند إليه فعل قبله، ومن الناحية العملية إما قام بالفعل وإما اتصف به)، يقول ابن يعيش: (واعلم أن الفاعل في عرف النحويين كل اسم ذكرته بعد فعل، ونسبت ذلك الفعل إليه)[٢]، ويهمنا في هذا التعريف قولهم: ما أسند إليه، حتى إن الفاعل يكون فاعلًا في الإيجاب والنفي، فالفاعل "اسم مرفوع أسند إليه فعل متقدم"، فإذا قلت: (تبارك الله) فلفظ الجلالة فاعل فهو اسم مرفوع أسند إليه الفعل "تبارك"، فلابد لكل فعل من فاعل[٣]، والفعل والفاعل من حيث المسند والمسند إليه متلازمان، وهما مما لا يستغنى أحدهما عن الآخر، قال سيبويه: (ولا يجد المتكلم بدّ من الفاعل ومن ذلك الاسم المبتدأ لافتقاره للخبر)[٤]، ثم ذكر سيبويه الفعل والفاعل فقال: ومثل ذلك يذهب "عبدالله"، حيث أسندنا الفعل "يذهب" إلى الفاعل "عبدالله"، ومما يكون بمنزلة الابتداء، قولك: (كانَ عَبدُ اللَّهِ مُنْطَلِقًا)، يعني أن المبتدأ مسند إليه والخبر مسند، وكل يفتقر إلى الآخر، والفعل تامًّا أو ناقصًا مسندًا

(١) ينظر، شرح المفصل، ابن يعيش، الطباعة المنيرية، مصر، دار صادر، ٢/٧.

(٢) ينظر، شرح المفصل، ١٣/١.

(٣) ينظر، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ابن هشام، تحقيق: د. محمود حلاوي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، ط١، ١٩٩٨، ٣١١/١.

(٤) ينظر: الكتاب، سيبويه، تحقيق: عبد السلام هارون، دار الجيل، بيروت، لبنان، ط١، ٢٢/٢.

والاسم بعده مسند إليه على أنه فاعل، وكل منهما يفتقر إلى الآخر، والذي يؤكدون عليه أن الفعل ما دل على معنى وزمن[١]، وذلك الزمن إما أن يكون ماضيًا، وإما حاضرًا، وإما مستقبلًا[٢]، أي أن ما يميز الفعل هو دلالته على معنى مرتبط بزمن، أي وقوع فعل معين محدد في أحد الأزمنة الثلاثة: الماضي والحالي والمستقبل، وزاد بعضهم على حد الفعل أنهم يقيدونه بزمن محصل، أي محدود مفهوم من السياق[٣]، وذلك للفرق بين الفعل والمصدر، إذ إن المصدر حدث مقترن بزمن غير محصّل[٤]، فإذا قلنا: (الزِّرَاعَةُ مُفِيدَةٌ)، فالمصدر "الزراعة" معنى، وهذا المعنى الحادث تم في زمن غير محصل، فـ"الزراعة" كانت في الزمن الماضي وهي موجودة الآن وستبقى موجودة، (فالزراعة حدث تم في زمن غير محصّل)، إذ لا حدث دون زمن، وكل حدث يفتقر إلى زمن، فإذا جئنا إلى الفعل وجدنا أن زمنه محصل محدود، إذ الفعل بنفسه يحمل معنيين هما: معنى وزمن، والفعل الماضي بنفسه يدل على الزمن الماضي، والمضارع والأمر يدلان على الحال والاستقبال، إلا ما جاء في سياقات بلاغيّة أخرى تجعل الماضي يدل على الحالي، أو الحالي يدل على الماضي وهكذا، عمومًا الفعل له زمان محصل محدود، يفهم من سياقه، فإذا قلت: (وَصَلَتِ الطَّائِرَةُ) فالزمن ماضٍ، وإذا قلت: (يَتَنَفَّسُ المَرِيضُ) فهو حاضر، وإذا قلت: (سَيُهْزَمُ الجَمْعُ) فهو للمستقبل[٥].

(١) ينظر: همع الهوامع، السيوطي، تحقيق: د. عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية، القاهرة، ٧٧/١.

(٢) ينظر: الأصول في النحو، ابن السرّاج، تحقيق: د. عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٩٨٥، ٣٨/١.

(٣) انظر، شرح المفصل، ٢/٧.

(٤) ينظر: الفصيح، ثعلب، تحقيق: عاطف مدكور، دار المعارف، مصر، ٤٥.

(٥) ينظر: دقائق التصريف، ابن المؤدب، تحقيق: د. أحمد القيسي وآخرين، مطبوعات المجمع العلمي العراقي، بغداد، ١٤٠٧هـ.

فإذا جاء النحويون إلى ما يسمى (كان وأخواتها) قالوا عنها: إنها (أفعال ناقصة)، وقال عنها ابن يعيش: إنها (أفعال عبارة)، فهي ليست أفعالًا حقيقية برأيهم إلا من حيث الشكل واللفظ، فلفظها وهيئتها يدلان على أنها فعل، لكن معناها الدقيق ليس معنى الفعل، أو فيه معنى ناقص من معاني الفعل، ولذلك فهي ليست برأيهم أفعالًا حقيقية، فالفعل الحقيقي ما يدل على حدث وزمن، نحو قولك: (ضرب)، فالضرب هذا يدل على حدث وزمن، والحدث أو الفعل هو عملية الضرب التي قام بها شخص، وهذا الضرب حدث بزمن مضى، ويدل على هذا الزمن بنية الفعل الماضي (ضرب)[١]، فبناؤه على الفتح يدل على المضي. فعلامة الفعل الماضي الأصلية هي الفتحة[٢]، أما الزمن الحالي أو المستقبل فحركته حركة إعراب[٣]، وكل زمن في الأفعال توضّحه طبيعة الفعل الصرفيّة[٤]، أو استخدامه في درج الكلام.

فإذا جئنا إلى (كان وأخواتها) وجدنا أن النحويين يجمعون على أنها أفعال، وذلك من حيث بنيتها الصرفية، فبنيتها تدل على فعليتها، وهي كسائر أخواتها من الأفعال الأخرى من حيث الزمن، فتكون أفعالًا ماضية (كان)، وتكون أفعالًا مضارعة (يكون)، وتكون أفعال أمر (كن)، فهي في هذه الحالات الثلاث أفعال عند عامة النحويين، ولم يقولوا في هذا السياق إنها ناقصة، ولم يقولوا إنها شبيهة بالفعل، فهي برأيهم أفعال من عدة نواحٍ:

(١) ينظر: شرح التصريف، الثمانيني، تحقيق: د. إبراهيم البعيمي، مكتبة الرشيد، الرياض، ط١، ١٩٩٩.

(٢) ينظر: شرح شافية ابن الحاجب، ابن الحاجب، تحقيق: محمد نور الحسن وآخرين، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٨٢.

(٣) ينظر: شرح المفصل، ابن يعيش، مرجع سابق.

(٤) ينظر: الكتاب، سيبويه، تحقيق: عبد السلام هارون، دار الجيل، بيروت، لبنان، ط١.

١- هي أفعال لأنها يدخلها النهي، أي يدخل حرف النهي عليها من نحو، قول الله -عز وجل-: ﴿ وَلَا تَكُن لِّلْخَائِنِينَ خَصِيمًا﴾[١]، فقد دخلها حرف النهي "لا" كما يدخل سائر الأفعال من نحو، قول الله عز وجل: ﴿فَلَا تَقْعُدُواْ مَعَهُمْ﴾[٢]، في حين أن الأسماء لا يدخلها نهي، فالنهي والجزم من علامات الأفعال.

٢- هي أفعال لافتقارها إلى الفاعل، وهنا يذكر ابن يعيش أن لها فاعلًا وليس اسمًا فيقول: (هي أفعال لقولك: هو كائن)[٣]، ويقصد ابن يعيش من ذلك أن المشتقات من (كان وأخواتها) تعمل كما تعمل أفعالها، فاسم الفاعل يأخذ فاعلًا مرفوعًا، واسم المفعول يأخذ نائب فاعل، فإذا جئنا إلى المثال الذي ضربه ابن يعيش (هو كائن)، واسم الفاعل المنون يعمل عمل فعله كما في المثال ويفتقر إلى فاعل، فتقدير الكلام مثلًا: (الإنسانُ كائنٌ هو)، نجد أن (كائن) اسم فاعل وهي تعمل عمل الفعل الماضي منها وهو "كان"، ولكن ابن يعيش في هذا السياق ذكر أن لاسم الفاعل (كائن) فاعلًا مستترًا تقديره هو، ولم يسمّه اسمًا لاسم الفاعل، لكنه في سياقات أخرى يقول ما قاله سائر النحويين: وهو إنه اسم للفعل الناقص، ولا يقول عنه: إنه فاعل، فيصرون على فكرة أنها أفعال (شكلية)، وهي التي سماها ابن يعيش أفعال (عبارة)، فهي أفعال في اللفظ دون المعنى[٤]، أي هي أفعال من حيث شكلها وبنيتها

(١) سورة النساء، الآية ١٠٥ .

(٢) سورة النساء، الآية ١٤٠.

(٣) ينظر: شرح المفصل، ٨٩/٧.

(٤) ينظر: شرح المفصل، ٩٠/٧.

الصرفية فقط، أي أنها أفعال في اللفظ عند ابن يعيش، ومن حيث المعنى فهي ليست أفعالًا.

٣- هي أفعال من حيث بنيتها الصرفية، فبنيتها الخارجية تدل على أنها أفعال، فالفعل (كان) ببنيته الصرفية يدل على أنه فعل ماضٍ، والفعل (يكون) ببنيته الصرفية يدل على أنه فعل مضارع، والفعل (كن) ببنيته الصرفية يدل على أنه فعل أمر.

يفهم من كلام النحويين أن (كان وأخواتها) عند إجماع النحويين أفعال في بنيتها الصرفية، أما في معناها الحقيقي، وفي استعمالها في درج الكلام فهي ليست أفعالًا تامّة الفعلية، بل ينقصها شيء، وهو أنها لا تدل _برأيهم_ على معنى ولكنها تدل على زمن، ولذا سماها ابن يعيش أفعال (عبارة).

وهنا يجب عليّ أن أوضح موقفهم من هذه الأفعال، بأنها أفعال (عبارة) أو أفعال (شكلية)، أي أنها أفعال في الهيئة دون المعنى من خلال الموازنة بين قولنا: (زرع عبدُ اللهِ شجرةً)، وقولنا: (كانَ عَبدُ اللَّهِ مُنْطَلِقًا):

٤ - قولنا:(زرع عبدُ اللهِ شجرةً)، هذه جملة فعلية تتكون من فعل وفاعل ومفعول به، وفعلها متعدٍ إلى مفعول به واحد، تتكون هذه الجملة من الفعل (زرع)، والفاعل (عبد الله)، والمفعول به (شجرة)، ونلاحظ هنا أن فعلًا تقدم على اسم مسند إليه، فهو في هذه الحالة فاعل، وأن هذا الفعل (زرع) تنطبق عليه الشروط التي وضعها النحويون لكي يسمى فعلًا، فهو يدل على معنى، ويدل على زمن، والمعنى هو الزراعة، والزمن هو الزمن الماضي الذي تدل عليه بنية الفعل، ولما كان هذا الفعل متعديًا، فقد أخذ مفعولًا به وعمل في اسمين اثنين هما الفاعل المرفوع، والمفعول به المنصوب.

وهنا أُشير إلى أن الفعل (زرع) مسند، فقد أسندناه إلى (عبد الله)، وأن (عبد الله) هو المسند إليه، وقد تحققت به شروط الفاعلية.

٥ – قولنا: (كانَ عَبدُ اللَّهِ مُنْطَلِقًا)، هذه جملة فعلية تتكون من الفعل (كان)، يليه اسم كان (عبد الله)، يليه خبر كان (منطلقًا)، وفعلها يسميه النحويون ناقصًا، لأنه برأيهم يدل على زمن فقط، ولا يدل على معنى، فهو فعل (عبارة) كما قال ابن يعيش، يتلوه اسم يسمّيه النحويون اسم كان ولا يسمونه فاعلًا، لأنه جاء بعد فعل أسند إليه، لكن هذا الفعل (كان) يختلف في كنهه عن الفعل (زرع)، إذ إن الفعل زرع حقق شروط الفعليّة، لكن الفعل (كان) برأيهم لم يحقق شروط الفعليّة، لأنه يدل على زمن ولا يدل على معنى، وعلى هذا التخريج فإن (منطلقًا) تعرب خبر لكان منصوب، والاسم المسند إليه بعدها يعرب اسمًا لها وليس فاعلًا.

تبدأ هذه الجملة بالفعل (كان)، والجملة في لغتنا العربية قسمان: إما جملة اسمية، وإما جملة فعليّة، فالجملة الاسمية هي تلك الجملة التي بدأت باسم وتتكون من متلازمين، هما: المبتدأ والخبر، كقول الله عز وجل: ﴿ٱللَّهُ نُورُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِۚ﴾[1]، والجملة الفعلية هي تلك الجملة التي تبدأ بفعل أُسند إلى فاعل، سواء أكان الفعل متعديًا أم لازمًا، وقد يكون هذا الفعل لازمًا من نحو، قول الله عز وجل: ﴿فتبَارَكَ ٱللَّهُ أَحۡسَنُ ٱلۡخَٰلِقِينَ﴾[2]، ونلاحظ في هذه الآية الكريمة أن الفعل (تبارك) فعل لازم أُسند إلى الاسم بعده، هذا الاسم بعده هو الفاعل، لأنه هو المسند إليه، وقد يكون هذا الفعل تامًّا متعديًا إلى مفعول به أول، أو ثانٍ، أو ثالث. ففي قول الله –عز وجل–:

(١) سورة النور، الآية ٣٥ .

(٢) سورة المؤمنون، الآية ١٤.

﴿قَدْ سَمِعَ ٱللَّهُ قَوْلَ ٱلَّتِي تُجَٰدِلُكَ فِي زَوْجِهَا﴾[١]، نلاحظ في هذه الآية الكريمة الكريمة أن الفعل فيها تعدّى إلى مفعول به واحد، فهو فعل تام متعدٍ، وقد أسند إلى الاسم بعده، فلفظ الجلالة (الله) فاعل، واحتاج إلى مفعول به، وكانت كلمة (قول) مفعولًا به منصوبًا، فهاتان جملتان فعليتان؛ واحدة فعلها لازم، والأخرى فعلها متعدٍ، لأنهما بدأتا بفعل أُسند إلى اسم بعده، والفعل والفاعل متلازمان، فالفعل يفتقر إلى الفاعل، والفاعل يفتقر إلى الفعل.

فإذا وازنا بتمعن بين نظرة العلماء إلى الأفعال التامة والأفعال الناقصة، وجدنا أنهم في تحديد المصطلح يوافقون على أن اللازم والمتعدي أفعال، لكنهم لا يأنسون إلى فعليتها، فيقولون: هي أفعال (عبارة) أو شكلانية، وليست أفعال حقيقية، لأنها لا تدلّ على حدث مقترن بزمن، فهناك أفعال حقيقية، وهي تلك التي تدل على معنيين اثنين هما: المعنى والزمن، أي الحدث والزمن، وهناك أفعال غير حقيقية (شكلانية) وردت باسم أفعال (عبارة) وهي (كان وأخواتها)، لكنها ليست أفعالًا كاملة أو ليست أفعالًا حقيقية. ووجدت أنهم في قضية عمل هذه الأفعال يعملونها عمل الفعل الحقيقي المتعدي التامّ، الذي يأخذ فاعلًا ويتجاوزه إلى المفعول به، وهنا يظهر للمتأمل أن هذه الأفعال الشكلانية _وهي ليست حقيقية_ كانت أقوى من الفعل اللازم التامّ الحقيقي الذي يأخذ اسمًا واحدًا مرفوعًا ويكتفي به، والمفارقة أن أفعال العبارة التي تتصف بأنها غير حقيقية تجاوزت في العمل لتصل إلى قوة الفعل الحقيقي التامّ المتعدي إلى مفعول به واحد.

والسؤال المهم الذي يتبادر إلى الذهن في هذا السياق هو كيف يتجاوز الفعل الشكلاني غير الحقيقي فعلًا حقيقيًا تامًّا لازمًا؟

---

(١) سورة المجادلة، الآية ١.

أعني أنهم يقولون في نحو،(زرعَ الفلّاحُ شجرةً): إن الفعل زرع عمل في هذه الجملة معمولين: الأول الفاعل وهو (الفلاح) والثاني مفعول به وهو (شجرة)، فعمل في الجملة رفعًا ونصبًا، ويقولون في نحو، (كانَ الجوُّ لطيفًا): إن الفعل (كان) _وهو فعل عبارة_ غير تامّ عمل في الجملة كما عمل التامّ المتعدي (زرع في الجملة السابقة)، فذاك أخذ اسمًا مرفوعًا وهو فاعل، واسمًا منصوبا وهو مفعول به، وهذا الفعل (كان) أخذ اسمًا مرفوعًا وهنا سموه (اسم كان)، وأخذ اسمًا منصوبًا وسموه (خبر كان)، فاتفقوا في توصيف العمل بين فعلين: الأول لازم، غير حقيقي، وعبارة (كان)، والثاني متعدٍ، تامّ، وحقيقي، واختلفوا في المصطلح فسموا الفعل (كان) فعلًا ناقصًا، وسموا مرفوعه (اسمًا له)، وسموا منصوبه (خبرًا له).

*****

المطلب الثاني: خبر كان حال

بعد عرض هذه الإشكالية بين الفعل التامّ والفعل الناقص –كما يرى النحويون– أرى أن هذه الأفعال أعني (كان وأخواتها) أفعال تامة لازمة، ففي قول الله –عز وجل–: ﴿وَكَانَ ٱللَّهُ سَمِيعًا عَلِيمًا﴾[1] أرى أن الفعل (كان) فعل تامّ من حيث المعنى ومن حيث العمل، فمن حيث العمل يعمل في الاسم بعده فيأخذ فاعلًا فلفظ الجلالة (الله) هو الفاعل المرفوع، وأن الصفة (سميعًا) حال منصوب وعلامة نصبه تنوين الفتح، وهكذا فأنا لا أُسمي لفظ الجلالة اسمًا، ولا أسمي الصفة خبرًا، ولا أوافق على مصطلح فعل غير حقيقي أو فعل عبارة، وأُعلل ذلك بما يلي من أفكار.

(١) سورة النساء، الآية ١٤٨.

أولًا: مناقشة الأفعال الناقصة

هذه الأفعال مدار البحث (كان وأخواتها) ليست أفعالًا حقيقيّة بل هي أفعال عبارة، أي أنها من ناحية اللفظ والتعبير فعل، لكنها من ناحية المضمون ليست فعلًا كاملًا، لأن الفعل يجب أن يكون ذا دلالتين: الأولى الحدث، والثانية الزمن، كما يرى علماؤنا الأجلاء، وقد وجدت أنهم حين يعرفون الفعل يقولون: (الفعل أمثلة أُخذت من لفظ أحداث الأسماء، وبنيت لما مضى، ولِما يكون ولم يقع، وما هو كائن لم ينقطع)[١]، وأشار سيبويه هنا إلى قضية الاشتقاق، فالفعل برأيه مشتق من أحداث الأسماء وهي المصادر، ولم يشر إلى قضية توفر معنيين، ومنهم من قال: (الفعل ما دل على اقتران بزمان، ومن خصائصه صحة دخول (قد) وحرفي الاستقبال والجوازم).[٢]

فإذا جئنا إلى اللغويين وجدنا أنهم يعرفون الفعل بما يلي: "الفعل" بالكسر حركة الإنسان، والفعل عند النحاة ما دل على معنى في نفسه مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة[٣]. من تعريف العلماء هذا أرى أن هذه الأفعال أفعال حقيقيّة من حيث معناها، فلا يوجد فعل مجرد من الحدث، وما الفعل إلا حدث، وهنا أشير إلى أن المصادر أحداث، لكن المصادر لا تدل على زمن محدد، والأفعال تدل على زمن محدد، ويساندني في هذه الفكرة المعنى اللغوي لهذه الأفعال، فكل فعل له دلالة على معنى الحدوث، فـ(كان) من التكون والوجود، و(صار) من التحول والصيرورة، و(ظل) من البقاء

(١) ينظر: الكتاب، سيبويه، مرجع سابق، ١٢/١.

(٢) ينظر: شرح المفصل، ٢/٨.

(٣) ينظر: تاج العروس من جواهر القاموس، الزبيدي، تحقيق علي شيري، دار الفكر، بيروت، ١٩٩٤، ٥٨٣/١٥.

والاستمرار، ثم تأخذ زمنها المحدد إذا ظهرت على شكل فعل ماضٍ، أو فعل أمر، أو فعل مضارع، أما قول من قال: إنها أفعال على الشكل، فهيئة كان وهي فعل ماضٍ كهيئة حال ودار ومال وهذه أسماء، وهنا لا نقول: إن (كان) فعل عبارة، لأنها تشبه الأسماء في البنية الخارجية.

ثم إنه في المنطق لا يوجد شبه للفعل، فإما فعل وإما لا، أما أن نقول إنه شبه ولا نعطيه اسمًا مغايرًا فهذا لا يجوز، وعلى ذلك فأنا أرى أن هذه الأفعال تامّة، حقيقيّة وليست ناقصة، لأنها تدلّ على الحدث والزمان، وانظر إلى قول الله –عز وجل–: ﴿ كَيْفَ نُكَلِّمُ مَن كَانَ فِي ٱلْمَهْدِ صَبِيًّا﴾[1]، فالفعل (كان) يحمل الشرطين وهما: الحدث والزمن، فالحدث بمعنى أنوجد تخلق نشأ، والزمن ماضٍ كما يظهر من البنية الصرفية والمعنى، وعلى هذا التخريج، فإن (كان) فيما أرى فعل تامّ، لازم، ويكتفي بالفاعل، وفاعله في الآية الكريمة(الضمير المستتر)، و(صبيًا) حال منصوب.

وبذلك فإن هذه الأفعال مثلها مثل الأفعال الأخرى التي تحقق شرطين من نحو، قول الله –عز وجل–: ﴿قَدْ سَمِعَ ٱللَّهُ قَوْلَ ٱلَّتِي تُجَٰدِلُكَ فِي زَوْجِهَا﴾[2]، فالفعل (سمع) فعل متعدٍ تامّ حقق الشرطين: الأول هو السماع، والثاني هو الزمن الماضي، فحدث السماع في زمن مضى وذهب. وبذلك اتفقت الأفعال المسمّاة (كان وأخواتها) مع سائر الأفعال في العربية، وهي أفعال لازمة تكتفي بالفاعل وتحقق الشرطين، وهنا أقول: إن هذا التخريج ينسحب على كل هذه الأفعال فلها دلالتان ولا أوافق على فكرة أنها ليست ذات دلالتين، فالفعل إما أن يحقق الشرطين: الحدث والزمن وإما لا يكون

(١) سورة مريم، الآية ٢٩.

(٢) سورة المجادلة، الآية ١ .

فعلًا، ولعمري لست أدري كيف يكون فعلًا وليس له حدث، والفعل ما هو إلا حدث، عمل، حركة، والحركة لا تكون إلا في زمن، فإذا كان دون حدث فاعلم أنه ليس فعلًا، وكيف يكون فعلًا ولا فاعل له؟!

وقد جاء في كتب اللغة أن معنى "الكون" هو "الحدث"، والكائنة الحادثة، وكوّنه تكوينًا أحدثه، وكوّن الله الأشياء أوجدها، وهذا ما ورد في تاج العروس للزبيدي، ثم قال صاحب التاج متحدثًا عن (كان): إنها من الأفعال التي ترفع الاسم وتنصب الخبر، يقال: كنّاهم، أي كنّا لهم، ويقال: (إذا لم تَكُنْهُم، فمَن ذا يَكُونُهُم؟) كما تقول: (إذا لمْ تَضْرِبْهُم، فمَن يَضْرِبْهُم؟)[١]ويفهم من هذا القول إن العرب تستخدم الفعل (كان) تامًّا ومتعديًّا إلى مفعول به واحد، فالضمير في (تَكُنْهُم) مفعول به، كما هو في قولك: (تَضْرِبْهُم) وذاك في سياقات خاصة وتعبيرات نادرة، وإذا كان متعديًا فلابد له من حدث يوقعه على المفعول به، ويضيف صاحب التاج هنا أن العرب تقول: (كنت الكوفة)، فهي ليست خبرًا ولكنها مفعول به، أي: كنت بها، وكأنه قال: (زرتها)، ومن هذا المعنى (منازلُ أقفرتْ كأنْ لمْ يَكُنْهَا أحدٌ) والضمير في (يكنها) وقع مفعولًا به، فإذا قلت: (كنتك) فهي كما تقول: (ظننتك)[٢].

ثم إن صاحب التاج يقول: وتستعمل كان تامّة، أي إنها فعل حقق الشرطين: الحدث والزمن، بمعنى ثبت وبمعنى حدث وحضر، ثم يشير هنا صاحب التاج إلى إشكالية معنى هذا الفعل، فيقول: إذا جعلته عبارة عما مضى من الزمان احتاج إلى خبر لأنه لم يدل إلا على زمن، كأن تقول: (كان زَيْدٌ حَاضِرًا)، فـ (حاضرًا) خبر للفعل كان وهو فعل عبارة، وإذا جعلته

(١) ينظر: تاج العروس من جواهر القاموس، ٤٨٨/١٨.

(٢) ينظر: تاج العروس من جواهر القاموس، ٤٨٨/١٨.

فعلًا حقيقيّا يحقق الشرطين، استغنى عن الخبر لأنه يدل على معنى وزمان، كأن تقول (كان الأمر) أي وقع وحدث، و(أنا أعرفُ الموضوعَ مذ كانَ) أي مذ خلق، أو أنوجد، أو ظهر.

ويفهم من كلام صاحب التاج أنه ما زال يدور حول فكرة فعل حقيقيّ وفعل غير حقيقيّ، ف(فعل) يحقق شرطين و(فعل) يحقق شرطًا واحدًا، فكأن هذا الذي يحقق شرطًا واحدًا فعل دون فعل، أي فعل بلا حدث، وهذا لا يوافق المنطق.[١]

وهنا أعلق على كان التي استخدمها على أنها تامّة وحققت الشرطين في قوله (كان الأمر)، (والأمر) عنده فاعل، فأقول: إنه يمكنه القول في هذا السياق: (كانَ الأَمْرُ صَبَاحًا)، و(كانَ الأَمْرُ سَهْلًا)، و(كانَ الأَمرُ ظَاهِرًا)، و(كانَ الأَمرُ على سَطحِ العِمَارَةِ)، وهنا أصبحت فعلًا ناقصًا، فقضية نقصانها أو تمامها قضيّة نسبيّة يمكن أن تفهم على أكثر من وجه، أي تنتقل من كونها فعلًا تامًّا إلى كونها فعلًا ناقصًا، وما جاء في تاج العروس جاء في لسان العرب في هذا السياق[٢].

ويبدو لي أن ما جاء في تاج العروس جاء في لسان العرب، وأن ما جاء فيهما في هذا الصدد كان نقلًا عن كتاب سيبويه، وقد وجدت أن سيبويه هو أول مَن أشار إلى فكرة أن هذه الأفعال تعمل بـ اسمين: مرفوع ومنصوب، والمرفوع على أنه اسم لها، والمنصوب على أنه خبر لها، واستشهد سيبويه [٣]ببيت شعر منسوب إلى أبي الأسود الدؤلي، يقول فيه:

---

(١) ينظر: المرجع السابق ١٨/٤٩٠-٤٩١.

(٢) ينظر: لسان العرب، ابن منظور، دار صادر، بيروت، ط٣، ١٩٩٤، ١٧/٢١٥.

(٣) ينظر: الكتاب(١/٤٦) ، سيبويه، تحقيق: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٣، مصر، ١٩٨٨م.

فإنْ لا يَكُنْها أو يَكُنْهُ فإنَّهُ أخوها غَذَتْهُ أُمُّهُ بِلِبانِها[١]

واستشهد بهذا البيت كل من صاحب لسان العرب وصاحب التاج، وقد ورد تفصيل هذه الأفعال وكيفية استخدامها عند سيبويه في باب (الفعل الذي يتعدى اسم الفاعل إلى اسم المفعول لشيء واحد)، ويقصد بالشيء الواحد أن الاسمين المعمولين بعد هذه الأفعال هما شيء واحد، فإذا قلت (كان المتنبي حكيمًا) فـ (المتنبي) و (حكيمًا) اسمان لنفس الذات[٢]، فوردت فكرة الاسميّة والخبريّة أول ما وردت عند سيبويه، ثم تناقلها العلماء والدارسون ليؤكدوا جميعًا على أنها أفعال لكنها ناقصة، فليس لها دلالة إلا دلالة واحدة هي دلالة الزمن، ومع ذلك فتعمل بـ اسمين: الأول اسم لها، والثاني خبر لها.

والخلاصة في تأملي لكل ذلك أنها أفعال تامّة حقيقيّة، لا أفعال عبارة، ولا شبيهة بالأفعال.

ثانيًا: معمولها المرفوع

واضح لدى الشادي والمتعمق أن الاسم المرفوع عندهم اسم لكان، ولم يكن بوسعهم أن يقولوا عنه: إنه فاعل، لأن هذه الأفعال _برأيهم_ أفعال عبارة، أي ناقصة ولا تأخذ فعلًا.

إن المنطق يقول أن لكل فعل فاعلًا، وإنما مصطلحات النحو توافق المنطق والفكر السويّ، ولا يوجد فعل لم ينشئه فاعل، فالأولى أن نوافق المنطق ولا نجافيه، فنُعين لكل فعل فاعله.

ولما لم يكن مقنعًا أن يسمى هذا الاسم المرفوع فاعلًا عند مَن رأى هذا الرأي، اضطر إلى أن يوجد اسمًا جديدًا يوافق فكرته ويبعد الفاعليّة عن فعل ناقص غير حقيقيّ كما يرى، فأطلق عليه مصطلح "اسم" لهذه الأفعال،

(١) ينظر: أبو الأسود الدؤلي في ديوانه، ص٣٠٦.

(٢) ينظر: الكتاب لسيبويه، مرجع سابق، ١/٤٥-٤٦.

فهو يقول: في قولنا: (كانَتْ مِصْرُ أُمَّ الحَضَارَاتِ): كان فعل ناقص، وقالوا: عن (مصر) اسم لكان، وهنا تظهر المفارقة فالفعل (كان) لا يحتاج لاسم، و(مصر) اسم لتلك الدولة العربية العريقة التي نشأت منها حضارات العالم في شمال إفريقيا، ولا يصح بأي حال أن نقول عن (مصر): إنها اسم لكان، ولم ترد ظاهرة الاسميّة بهذا الشكل إلا في أسماء الأفعال، فالفعل (بعد) اسمه (هيهات)، والفعل (أعطِ) اسمه (هلمّ)[١]، أما (كان) فلا اسم لها، وأما (مصر) في الجملة فهي فاعل مرفوع بمعنى أنوجدت، انخلقت، تهيأت. وهذا يجعلنا نسير مع البصريين أنفسهم ولا نخالفهم بعد النظر والتأمل، فهم في الأساس يرون أن الفاعل لابد له من فعل، وهذا فعل فيحتاج إلى فاعل، وفي هذا الصدد يقول ابن السراج: (اعلم إن كل فعل لا يخلو من أن يكون عاملًا، وأول عمله أن يرفع الفاعل أو المفعول) وهو كتاب في الأصول، وقد وضع ابن السراج أصلًا نحويًا راسخًا يجب أن يعتمد، فلكل فعل فاعل، ولم يستثن ابن السراج الأفعال الناقصة ولا غيرها، وهنا أوضح أن قوله: (أو المفعول) يقصد بذلك نائب الفاعل المرفوع[٢]، ولم يأنس كثير من النحويين إلى فكرة اسميّة الاسم المرفوع هذا، فمنهم مَن قال: ترفع هذه الأفعال المبتدأ تشبيها بالفاعل ويسمى اسمها، وتنصب خبره تشبيها بالمفعول ويسمى خبرها، فهو هنا اقترب من فكرة الفاعليّة، لكنه سرعان ما عدل عنها ولجأ إلى الاسميّة، فقال: إن الاسم المرفوع يسمى اسمها [٣].

ثالثًا: معمولها المنصوب

واضح لدى المطلع على هذا الموضوع أن المعمول الثاني عندهم يسمى خبرًا لهذه الأفعال، لأن هذه الأفعال برأيهم أفعال ناقصة بشرطها وهو

(١) ينظر: شرح المفصل، مرجع سابق، ٤٩/٤ .

(٢) ينظر: الأصول في النحو، مرجع سابق، ٥٤/١.

(٣) ينظر: أوضح المسالك، مرجع سابق، ٣١٠/١.

الدلالة على المعنى، وناقصة مع مُسنَدها فلا يتم معناها برأيهم إلا بالمعمول الثاني، ولذلك سموه خبرًا لها، والحقيقة أنه ليس خبرًا لها، كما إن مرفوعة ليس اسمًا لها، وذلك من عدة نواحٍ:

من هذه النواحي أن المعمول الأول والمعمول والثاني هو الشيء ذاته، ففي قولنا: (كانَتْ مِصْرُ أُمَّ الحَضَارَاتِ) فـ (مصر) هي أم الحضارات، وأم الحضارات هي (مصر)، فكيف يكون الشيء نفسه مرة معمولًا على أنه اسم، ومرة معمول على أنه خبر؟ والحقيقة أنه ليس خبرًا لـ (كان)، و(كان) في حد ذاتها هي خبر، والخبر لا يحتاج إلى خبر، إذن فكيف نخرج هذا المعمول الثاني؟

ليس له تخريج إلا أنه حال للفاعل، ففي الجملة السابقة (منذ أن وجدت مصر وحالتها أم الحضارات)، فهو حال وتأويل ذلك (أنوجدت مصر وتخلقت منشئة لحضارات العالم)، يقوي رأينا هذا أن شيخ الكوفة قاله من قبل كما نسب إليه في كتاب "أوضح المسالك"، وهنا أشير إلى تمسك البصريين بفكرة الخبريّة هذه، حتى إن الشيخ جلال الدين السيوطي يقول: (جميع العوامل تعمل في الحال إلا (كان وأخواتها) و(عسى) على الأصح فيهما)[١]، فالسيوطي هنا يسير مع جماعته وينفي عمل هذه الأفعال في الحال، فيؤكد أن الاسم المنصوب مع هذه الأفعال خبرًا لها وليس حالًا.

وفي هذا الخضم بين فكرة الحاليّة وشيخ الكوفة الفراء وفكرة الاسميّة والخبريّة عند البصريين وجدت أن أبا البركات الأنباري يخصص لهذا الموضوع مسألة من مسائل الخلاف، فيقول: ذهب الكوفيون إلى أنها حال، وذهب البصريون إلى نصبه نصب المفعول لا على الحال[٢]، فعلى رأي

(١) ينظر: الأشباه والنظائر، السيوطي، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٠٧/٤.

(٢) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف، أبو البركات الأنباري، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، =

البصرة هذا الفعل فعل ناقص، والمنصوب خبره، والمرفوع اسمه بمنزلة الفاعل، والمنصوب بمنزلة المفعول به على أنه خبر، والكوفة على أن الاسم المنصوب حال.

ولكي نتأكد من أن الفعل الناقص (كان) يحقق شرطًا واحدًا أو يحقق شرطين كان لابد أن أستأنس برأي المفسرين، فأبتعد قليلًا عن النحاة لأرى كيف يرى المفسرون هذه الأفعال من حيث استعمالها في اللغة على ألسنة أهل اللغة في الكلام الفصيح، وهنا يخطر في البال قول الله –عز وجل–: ﴿ كَيْفَ نُكَلِّمُ مَن كَانَ فِي ٱلْمَهْدِ صَبِيًّا﴾[1]، واختيار هذه الآية ليكون طريقًا لتوضيح وجود الشرطين للفعل، فقد (أنوجد وتخلّق وأنولد عيسى –عليه السلام– وظهر من بدايته متكلمًا)، فواضح أنها بمعنى ثبت أو أنوجد ، وهذا يخلصنا من فكرة فعل غير حقيقيّ، فأنوجد أو أنخلق تحقق الشرطين، وهما: المعنى؛ وهو الظهور والبداية، والزمن؛ وهو الزمن الماضي، وهذا التخريج يخلصنا من فكرة (فاعل كالفاعل) وهي غير مقنعة فيما أرى، فالأسلم في هذا السياق أن نقول: (كان) فعل ماضٍ تامّ لازم مثل: (ضَحِكَ الطِّفْلُ لَاعِبًا)، فـ (ضحك) فعل تامّ لازم يرفع اسمًا على أنه فاعل، والفاعل هو (الطفل)، أما الاسم المنصوب (لاعبًا) فليس له إلا أن يكون حالًا منصوبًا، لكن الزمخشري _رحمه الله_يسلك المسلك البصريّ الذي استنّه سيبويه وهو: أن هذه الأفعال غير حقيقيّة (عبارة)، ومرفوعها اسم لها بمنزلة الفاعل ومنصوبها خبر لها، وقال الزمخشري صراحة: إن (كان) هنا لإيقاع معنى

=

المكتبة العصرية، بيروت، ١٩٨٧، ٨٢٥/٢ .

(١) سورة مريم، الآية ٢٩.

الجملة في زمان ماضٍ، فهو مثلهم يقول: كما يقولون: إنها أفعال غير حقيقيّة ليس لها دلالة إلا الزمن[١]، ولكي أستأنس أكثر من المفسرين ذهبت إلى أبي حيان الأندلسي في تفسير هذه الآية الكريمة في البحر المحيط لأرى كيف يخرجها المفسرون اللغويون في استعمالها ودلالتها، فرأيت أن أبا حيان يقول: إن من العلماء: (إن كان في هذا السياق زائدة) فيخلص من حرج الاسميّة والخبريّة، قال: وتعرب (صبيًّا) حالًا، وبذلك فإن الأندلسيّ _رحمه الله_ تخلّص من هذه الإشكالية بزيادة (كان)، ثم إنه قال: مما يجعلنا متأكدين من رأينا: إن من العلماء مَن قال: إن (كان) في الآية الكريمة السابقة تامّة، وهنا يعرب مرفوعها على أنه فاعل، ويتخلص من فكرة الاسميّة الحرجة، ثم يقول: وينتصب (صبيًا) على أنه حال.

ثم يقول أبو حيّان _رحمه الله_: والظاهر إنها أفعال ناقصة لكنها بمعنى صار، أو تبقى دلالتها على الكينونة لتدل على الزمن الماضي فقط، وأشير هنا إلى أن الزمخشري _وهو من هو في النحو التفسيري_ يقول: إنها زائدة ومنصوبها حال، ويقول: إنها تامّة ومنصوبها حال أيضًا، ثم يقول: والظاهر إنها فعل ناقص غير حقيقيّ واسمها ضمير تقديره هو وخبرها (صبيًا)، وفي ذلك فهو يرجع إلى دائرته مع جماعة البصريين، لكنه _رحمه الله_ قدّم رأيين على الظاهر له، فقال: إنها تامّة، فالضمير بعدها فاعل، وقال: إنها زائدة فلا فاعل لها وهنا يتوجّب على المنصوب أن يكون حالًا.[٢]

لقد احتار العلماء في كنه (كان وأخواتها) وطبيعتها، وهذا الاختلاف

---

(١) ينظر: الكشاف، الزمخشري، تحقيق: عبد الرزاق المهدي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط٢، ٢٠٠١، ١٧/٣.

(٢) ينظر: البحر المحيط في التفسير، أبو حيّان الأندلسي، عناية الشيخ زهير، دار الفكر، بيروت، ٢٥٨/٧.

في كنهها جعلهم يفترقون في تخريج معموليها، وتوسعوا في هذا الموضوع، فمنهم مَن قال: إنها أفعال، ومنهم مَن قال: إنها حروف وليست أفعالًا، ومنهم من قال: شبيهة بالأفعال، ويقول أبو البركات أبو الأنباري: والصحيح إنها أفعال[١]، والأنباريّ هذا من المعتمدين في البصرة، وحين يرى أنها أفعال فمعمولاها ليسا اسمًا وخبرًا لأن الفعل يفتقر إلى الفاعل[٢].

والخلاصة كما تبدو لي أن هذه أفعال تامّة، يتلوها اسم مرفوع على أنه فاعل، فإذا تلاها اسم منصوب فهو حال، وهذا الرأي أقرب إلى روح العربية، أقنع في التخريج، وأسهل في التدريس، فهي أفعال تامّة ومرفوعها فاعل ومنصوبها حال.

*****

(١) ينظر: أسرار العربية، الأنباري، تحقيق: محمد بهجت بيطار، مطبعة الترقي بدمشق، مطبوعات المجمع العلمي العربي بدمشق، دمشق، سوريا، ١٣٢.

(٢) ينظر: النحو الوافي، عباس حسن، دار المعارف، القاهرة، مصر، ط٥، ٤٦/١.

الخاتمة:

بعد استعراض آراء النحاة القدامى وكذلك المحدثين حول طبيعة عمل "كان وأخواتها" وتتبع أوجه التباين بين مدارس النحو البصرية والكوفية، تبين أن التصور التقليدي الذي يحصر الأفعال في كونها أفعالًا ناقصة تحتاج إلى خبر لا يفي دائمًا بفهم المضمون أو المعنى الكامن في السياق، وقد أوضحت الدراسة أن بعض استعمالات "كان وأخواتها" في الواقع تشير إلى أنها أفعال تامة لازمة لا تحتاج إلى ما يُعرف بـ "الخبر النحوي"، وإنما يتبعها حال منصوب يبين هيئة الفاعل، أو يبين زمن الفعل.

نتائج الدراسة:

لقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج تتمثل فيما يلي:

- أنه لا يوجد فعل دون حدث، والأفعال "كان وأخواتها" كسائر الأفعال في اللغة العربية تدل على حدث بمعنى أنوجد أو تخلّق، لأن الفعل دون حدث كأن تقول: فعل وهو ليس فعلًا، وعليه فلا أوافق على قولة "أفعال عبارة".
- الاسم الواقع بعد الأفعال "كان وأخواتها" فاعل مرفوع، فقد أسند الفعل الذي قبله إليه، ولا يجوز أن نقول: هو اسم للفعل، بل الحقيقة أنه اسم لذات معروفة، وليس اسمًا للفعل، فإذا قلت: (كان الإنسان عجولًا) فالإنسان فاعل وليس اسمًا لكان، و(كان) ليس لها أسماء، فـ(الإنسان) فاعل لفعل بمعنى أنوجد أو نشأ.
- خبر الأفعال "كان وأخواتها" عامة هو حال منصوب وليس خبرًا.
- خبر كان حال، لأنها فعل تامّ ومرفوعة فاعل، وجاء هذا الاسم ليبين هيئة الفاعل.
- إن التعامل مع "كان وأخواتها" على أنها أفعال ناقصة دائمًا هو أمر

يحجب أبعادًا سياقية ودلالية أعمق لابد من الالتفات إليها.

أهم التوصيات:

تتمثل توصيات الدراسة فيما يلي:

- إعادة النظر في مفهوم الخبر في باب "كان وأخواتها" والقيام بدراسته دراسة دلالية وسياقية دقيقة.
- ضرورة التمييز بين الوظيفة الدلالية والوظيفة الإعرابية، فلا يمكن أن تكون كل كلمة منصوبة بعد "كان وأخواتها" خبرًا بالضرورة، فمن الممكن أن تكون حالًا تبين هيئة الفاعل أو زمن الحدث.
- تحفيز الباحثين وتشجيعهم على القيام بإعادة دراسة أبواب النحو مرة أخرى برؤية نقدية تحليلية.
- تشجيع الدراسات التقابلية بين مدارس النحو المختلفة والتي منها (البصرة والكوفة)، وذلك لفهم كيفية تناول مشكلة "الخبر" و"الحال" وتعيين نقاط الاختلاف.
- توجيه مختلف الجهود البحثية المستقبلية نحو مراجعة المفاهيم المصطلحية في النحو مثل "الخبر"، "الاسم"، "المفعول"، و"الحال، خاصة عندما تتنوع وتتعدد دلالاتها.

المصادر والمراجع

المراجع العربية:

١. القرآن الكريم.

٢. أسرار العربية، الأنباري، تحقيق: محمد بهجت بيطار، مطبعة الترقي بدمشق، مطبوعات المجمع العلمي العربي بدمشق، دمشق، سوريا.

٣. الأشباه والنظائر، السيوطي، دار الكتب العلمية، بيروت.

٤. الأصول في النحو، ابن السرّاج، تحقيق: د. عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٩٨٥.

٥. الإنصاف في مسائل الخلاف، الأنباري أبو البركات، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، ١٩٨٧.

٦. أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ابن هشام، تحقيق: د. محمود حلاوي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، ط١، ١٩٩٨.

٧. البحر المحيط في التفسير، أبو حيّان الأندلسي، عناية الشيخ زهير، دار الفكر، بيروت.

٨. البلاغة النحوية، ابن السراج، دار الفكر، دمشق، ١٩٨٠.

٩. تاج العروس من جواهر القاموس، الزبيدي، تحقيق: علي شيري، دار الفكر، بيروت، ١٩٩٤.

١٠. تاج العروس من جواهر القاموس، الزبيدي، دار صادر، بيروت، ١٩٩٥.

١١.التحقيق في أفعال الاستدراك، أبو البركات الأنباري، دار السلام للطباعة، ٢٠٠٥م، ١١٢/١١٥.

١٢.دقائق التصريف، ابن المؤدب، تحقيق: د. أحمد القيسي وآخرون، مطبوعات المجمع العلمي العراقي، بغداد، ١٤٠٧.
١٣.ديوان أبي الأسود الدؤلي، أبو سعيد الحسن السكري، تحقيق: محمد حسن آل ياسين، دار ومكتبة الهلال، بيروت، لبنان،الطبعة الثانية، ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م.

١٤.شرح التصريف، الثمانيني، تحقيق: د. إبراهيم البعيمي، مكتبة الرشيد، الرياض، ط١، ١٩٩٩.
١٥.شرح المفصل، ابن يعيش، الطباعة المنيرية، دار صادر، مصر.
١٦.شرح شافية ابن الحاجب، ابن الحاجب، تحقيق: محمد نور الحسن وآخرون، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٨٢.
١٧. قراءة لغوية جديدة في كان وأخواتها، سامي الشناوي، دار النهضة، القاهرة، ٢٠٢١م، ٣٧/ ٤٥.

١٨. الكتاب، سيبويه، تحقيق عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الثالثة، ١٤٠٨هـ- ١٩٨٨م.

١٩.الكتاب، سيبويه، تحقيق: عبد السلام هارون، دار الجيل، بيروت، لبنان، ط١.
٢٠. الكتاب، سيبويه، تحقيق: عبد السلام هارون، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٨٦م.

٢١.الكشاف، الزمخشري، تحقيق:عبد الرزاق المهدي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط٢، ٢٠٠١.
٢٢.لسان العرب، ابن منظور، دار صادر، بيروت، ط٣، ١٩٩٤.

٢٣.المزهر في علوم اللغة العربية وأنواعها، السيوطي، شرح: محمد جاد المولى بك وآخرين، المكتبة العصرية، صيدا، لبنان، ١٩٩٢.
٢٤.المفصل في النحو، الزمخشري، دار الفكر العربي، ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م.
٢٥. النحو العربي، ابن يعيش، دار النهضة العربية، بيروت، ١٩٦٧م.
٢٦.النحو الوافي، عباس حسن، دار المعارف، القاهرة، مصر، ط٥.
٢٧.همع الهوامع، السيوطي، تحقيق: د. عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية، القاهرة.

Al-Maṣādir wa-al-marāji‘

1. **Al-Qurʾān Al-Karīm**
2. **Asrār al-ʿArabiyyah**, by Al-Anbārī, ed. Muḥammad Bahjat al-Bayṭār, Maṭbaʿat al-Taraqqī bi-Dimashq, Maṭbūʿāt al-Majmaʿ al-ʿIlmī al-ʿArabī bi-Dimashq, Dimashq, Sūriyā.
3. **Al-Ashbāh wa-l-Naẓāʾir**, by Al-Suyūṭī, Dār al-Kutub al-ʿIlmiyyah, Bayrūt.
4. **Al-Uṣūl fī al-Naḥw**, by Ibn al-Sarrāj, ed. ʿAbd al-Ḥusayn al-Fatlī, Muʾassasat al-Risālah, Bayrūt, 1st ed., 1985.
5. **Al-Inṣāf fī Masāʾil al-Khilāf**, by Abū al-Barakāt al-Anbārī, ed. Muḥammad Muḥyī al-Dīn ʿAbd al-Ḥamīd, al-Maktabah al-ʿAṣriyyah, Bayrūt, 1987.

6. **Awḍaḥ al-Masālik ilā Alfiyyat Ibn Mālik**, by Ibn Hishām, ed. Maḥmūd Ḥalāwī, Dār Iḥyāʾ al-Turāth al-ʿArabī, Bayrūt, Lubnān, 1st ed., 1998.
7. **Al-Baḥr al-Muḥīṭ fī al-Tafsīr**, by Abū Ḥayyān al-Andalusī, supervised by Shaykh Zuhayr, Dār al-Fikr, Bayrūt.
8. al-Balāghah al-Naḥwiyyah, by Ibn al-Sarrāj, Dār al-Fikr, Dimashq, 1980.
9. **Tāj al-ʿArūs min Jawāhir al-Qāmūs**, by al-Zabīdī, ed. ʿAlī Shīrī, Dār al-Fikr, Bayrūt, 1994.
10. Tāj al-ʿArūs min Jawāhir al-Qāmūs, by Al-Zabīdī, Dār Ṣādir, Bayrūt, 1995.
11. **Al-Taḥqīq fī Afʿāl al-Istidrāk**, by Abū al-Barakāt al-Anbārī, Dār al-Salām li-l-Ṭibāʿah, 2005 CE, pp. 112-115.
12. **Daqāʾiq al-Taṣrīf**, by Ibn al-Muʾaddib, ed. Aḥmad al-Qaysī et al., Maṭbūʿāt al-Majmaʿ al-ʿIlmī al-ʿIrāqī, Baghdād, 1407 AH.
13. Dīwān Abī al-Aswad al-Duʾalī, by Abū Saʿīd al-Ḥasan al-Sukkarī, ed. Muḥammad Ḥasan Āl Yāsīn, 2nd ed., Dār wa-Maktabat al-Hilāl, Beirut, Lebanon, 1418 AH / 1998 CE.

14. **Sharḥ al-Taṣrīf**, by al-Thamānīnī, ed. Ibrāhīm al-Buʿaymī, Maktabat al-Rashīd, al-Riyāḍ, 1st ed., 1999.

15. **Sharḥ al-Mufaṣṣal**, by Ibn Yaʿīsh, al-Ṭibāʿah al-Munīriyyah, Miṣr, Dār Ṣādir.

16. **Sharḥ Shāfiyat Ibn al-Ḥājib**, by Ibn al-Ḥājib, ed. Muḥammad Nūr al-Ḥasan et al., Dār al-Kutub al-ʿIlmiyyah, Bayrūt, 1982.

17. **Qirāʾah Lughawiyyah Jadīdah fī Kāna wa-Akhawātihā**, by Sāmī al-Shannāwī, Dār al-Nahḍah, al-Qāhirah, 2021 CE, pp. 37–45.

18. **Al-Kitāb**, by ʿAmr ibn ʿUthmān ibn Qanbar (Sībawayh), ed. ʿAbd al-Salām Muḥammad Hārūn, 3rd ed., Maktabat al-Khānjī, Cairo, 1408 AH / 1988 CE.

19. **Al-Kitāb**, by Sībawayh, ed. ʿAbd al-Salām Hārūn, Dār al-Jīl, Bayrūt, Lubnān, 1st ed.

20. **Al-Kitāb**, by Sībawayh, ed. ʿAbd al-Salām Hārūn, Dār al-Kutub al-ʿIlmiyyah, Bayrūt, 1986.

21. **Al-Kashshāf**, by al-Zamakhsharī, ed. ʿAbd al-Razzāq al-Mahdī, Dār Iḥyāʾ al-Turāth al-ʿArabī, Bayrūt, 2nd ed., 2001.

22. **Lisān al-ʿArab**, by Ibn Manẓūr, Dār Ṣādir, Bayrūt, 3rd ed., 1994.

23. **Al-Muzhir fī ʿUlūm al-Lughah al-ʿArabiyyah wa-Anwāʿihā**, by al-Suyūṭī, commentary by Muḥammad Jād al-Mawlà et al., al-Maktabah al-ʿAṣriyyah, Ṣaydā, Lubnān, 1992.

24. **Al-Mufaṣṣal fī al-Naḥw**, by al-Zamakhsharī, Dār al-Fikr al-ʿArabī, 1406 AH / 1986 CE.

25. **Al-Naḥw al-ʿArabī**, by Ibn Yaʿīsh, Dār al-Nahḍah al-ʿArabiyyah, Bayrūt, 1967.

26. **Al-Naḥw al-Wāfī**, by ʿAbbās Ḥasan, Dār al-Maʿārif, al-Qāhirah, Miṣr, 5th ed.

27. **Hamaʿ al-Hawāmiʿ**, by al-Suyūṭī, ed. ʿAbd al-Ḥamīd Hindāwī, al-Maktabah al-Tawfīqiyyah, al-Qāhirah.

المحتويات

خبر كان حال ٨١١
الملخص: ٨١١
Abstract: ٨١٢
المقدمة: ٨١٣
سبب اختيار الموضوع: ٨١٤
مشكلة البحث: ٨١٥
أهداف البحث: ٨١٧
منهج البحث: ٨١٨
إجراءات البحث: ٨١٨
الدراسات السابقة: ٨١٩
خطة البحث: ٨٢٠
التمهيد: ٨٢٢
المبحث: خبر "كان" بين القواعد النحوية والاستخدامات السياقية ٨٢٤
المطلب الأول: "إشكالية تصنيف الفعل (كان) بين التمام والنقص: دراسة نحوية دلالية" ٨٢٤
المطلب الثاني: خبر كان حال ٨٣١
الخاتمة: ٨٤٢
نتائج الدراسة: ٨٤٢
أهم التوصيات: ٨٤٣
المصادر والمراجع: ٨٤٤